Document: EB 2017/120/R.6
Agenda: 6
Date: 5 April 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة السادسة والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للعلم

محاضر الدورة السادسة والتسعين للجنة التقييم

1- عقدت الدورة السادسة والتسعون للجنة التقييم بتاريخ 23 مارس/آذار 2017. وتغطّي هذه المحاضر مداولات اللجنة خلال تلك الدورة.

2- وستشكّل هذه المحاضر أساس التقرير الشفهي الذي سيدلي به رئيس لجنة التقييم أمام المجلس التنفيذي. وما أن تتم الموافقة عليها من قبل اللجنة، حتّى يتم تداول المحاضر مع المجلس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- ترأس هذه الدورة عضو لجنة التقييم من إندونيسيا السيد Des Alwi، حيث حلّ محل السيد Rishikesh Singh من الهند، الذي لم يتمكّن من حضور الدورة. وقد رحّب بالأعضاء، وبخاصة غانا التي حلّت مكان مصر في هذه اللجنة حتى أبريل/نيسان 2018. كذلك فقد رحّب أيضاً بالمراقبين وبموظفي الصندوق الذين حضروا الدورة.

4- وحضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا، وغانا، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج وسويسرا. كما حضرها أيضاً أعضاء مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهم الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، كمراقبين للمشاركة في مناقشات المقترح التقني الخاص بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. كما حضر الدورة مراقبون آخرون من ألمانيا والمملكة المتحدة. وحضر الدورة أيضاً مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج، ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعالياتها في دائرة إدارة البرامج، ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادي، ومدير لبرنامج قطري من الشعبة، وكبيرة الموظفين القانونيين من مكتب المستشار العام، وسكرتيرة الصندوق المؤقتة، وغيرها من موظفي الصندوق.

5- كما انضم إلى اللجنة أيضاً ممثل عن الفلبين وهو السيد Lupiño J. Lazaro، كمراقب أثناء مناقشة تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لبلده.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

6- يحتوي جدول الأعمال المؤقت المعدل على البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية للفلبين؛ (4) مسودة ورقة النهج المتعلقة بالتقييم المؤسسي للهيكل المالي للصندوق؛ (5) اتفاقية الاتساق المعدلة بين نظامي التقييم المستقل والذاتي في الصندوق؛ (6) مقترح تقني بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (7) تقرير تقييم تجميعي بشأن توسيع النطاق؛ (8) الأخذ بنظام إدارة النتائج والأثر إلى المستوى التالي؛ (9) الإطار الزمني لاستعراض الأقران المحتمل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ (10) مسائل أخرى.

7- وبناء على طلب من عضو من أعضاء اللجنة ورئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فقد اتفق على أن يتم النظر بالبند السادس، وهو المقترح التقني الخاص بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قبل النظر في البند 5.

8- كما تمّ تعديل جدول الأعمال المؤقت ليتضمن، تحت مسائل أخرى، معلومات عن الإطار الزمني للموافقة على محاضر الدورة.

9- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2017/96/W.P.1 المعدّل بحيث يتضمن بنداً تحت مسائل أخرى. (سيعاد إصدار الوثيقة لاحقاً بحيث تغدو الوثيقة EC 2017/96/W.P.1/Rev.1).

تحديث عن رئاسة الصندوق لفريق التعاون في مجال التقييم

10- تشاطر مدير مكتب التقييم المستقل تحديثاً موجزاً عن أنشطة الصندوق بحكم كونه رئيساً لفريق التعاون في مجال التقييم لعام 2017. وسوف يستضيف الصندوق الاجتماعين السنويين لفريق التعاون في مجال التقييم المقرر يومي 8 و9 يونيو/حزيران وأوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وسيركّز اجتماع يونيو/حزيران على دور التقييم في تحويل العمليات المصرفية متعددة الأطراف، وسيسبقه مؤتمر دولي حول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخاصة بالتقييم. ويتوقع لهذين الحدثين أن يسهما في قدرة مكتب التقييم المستقل على التأقلم مع السياقات المتغيرة، والاستمرار في إجراء تقييمات متينة تستند إلى الدلائل.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للفلبين

11- استعرضت اللجنة الوثيقة. EC 2017/96/W.P.2 "تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للفلبين" وما يتعلّق بها من الاتفاق عند نقطة الإنجاز الوارد في الضميمة EC2017/96/W.P.2/Add.1. وشكر الأعضاء مكتب التقييم المستقل على هذا التقييم الذي جاء في وقته، مشيرين إلى أن النتائج سوف تستخدم لكي يستنير بها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد قيد الإعداد حالياً.

12- ورحّب أعضاء اللجنة بنقاط القوة الملحوظة في الشراكة بين حكومة الفلبين والصندوق، وببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2003–2015. فيما يتعلّق بأنشطة الإقراض، أثنى الأعضاء أيضاً على النتائج الإيجابية بالنسبة لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والآفاق الجيدة لاستدامة الفوائد وتحسين الإنتاج الزراعي والأثر الإيجابي على السياسات والمؤسسات.

13- شكر ممثل حكومة الفلبين مكتب التقييم المستقل على أول تقييم من نوعه يجرى للفلبين، ورحب بالنتائج والتوصيات الناجمة عن هذه العملية. كما عبّر عن تقديره للشراكة الطويلة الأمد بين الصندوق والفلبين في العمل على الحد من الفقر الريفي والترويج للتحول الريفي المستدام.

14- وأحاطت اللجنة علماً بأنه، ومن خلال الاتفاق عند نقطة الإنجاز، وافقت إدارة الصندوق والحكومة على التوصيات المتعلقة بالتطرق للتحديات التي حددها البرنامج القطري. وسيتم إدراج هذه التوصيات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. ويستمر تعزيز الميزة النسبية للصندوق من خلال الاستهداف، وتعزيز الانخراط السياساتي المستند إلى الدلائل، وتقوية الشراكات مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وعلى وجه الخصوص، أكدّ أحد الأعضاء على أهمية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وطالب بأن ينعكس هذا التعاون في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للفلبين.

15- وأحاط الأعضاء علماً بأن نقاط الضعف المحددة، وبخاصة الفترة الزمنية الفاصلة بين الاستهلال/التصميم والمصادقة على المشروعات، والتأخيرات في السنوات الأولى من التنفيذ، بحاجة للمعالجة لضمان إحراز

نتائج أفضل. وأوضحت إدارة الصندوق بأنه نتيجة لهذه التأخيرات لم تتم المصادقة على أي تمويل جديد لمدّة ثلاث سنوات. إلا أنه، وبفضل الحضور القطري ودعم الإشراف المعزز، فإن معظم المشروعات الآن هي على المسار الصحيح، وعمليات الموافقة والصرف آخذة بالتسارع. أما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالرصد والتقييم، والاستهداف وارساء الشراكات فتتم متابعتها بالفعل.

البند 4 من جدول الأعمال: مسودة ورقة النهج المتعلقة بالتقييم المؤسسي للهيكل المالي للصندوق

16- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2017/96/W.P.3 "التقييم المؤسسي للهيكل المالي للصندوق: مسودة ورقة نهج". وأشير إلى أن ورقة النهج هذه توفّر السياق والنطاق والأهداف والمنهجية والإطار الزمني والمخرجات المتعلقة بالتقييم المؤسسي. أما التقييم المؤسسي نفسه فسيغطي مصادر التمويل، واستخدام وتخصيص الموارد وأداءها، والإدارة المالية المؤسسية في الصندوق، ونظم الإشراف المؤسسية، ونظام الإشراف المالي الخارجي، بما في ذلك دور مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي في عملية تجديد الموارد. وأعلم مكتب التقييم المستقل اللجنة بأن التقييم سوف يبني على التقييمات المؤسسية السابقة مثل تلك المتعلقة بعملية تجديد الموارد ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والكفاءة المؤسسية وسياسة الصندوق في تمويل المنح.

17- عبّرت إدارة الصندوق عن وجهة نظرها القائلة بأن نطاق التقييم المؤسسي عريض أكثر من اللازم، ولا بد له من أن يركّز على مظاهر مخصوصة ذات صلة بالإدارة المالية، وذلك لتجنّب التداخل مع التقييمات المؤسسية التي أجريت سابقاً. علاوة على ذلك، فقد أكّدت بأن طبيعة الموضوع تتطلّب التحرّي أكثر من التقييم، نظراً لأن الإدارة تنظر حالياً في التغييرات والتعديلات التي ستدخل على الهيكل المالي الحالي.

18- عبّر أعضاء اللجنة عن رضاهم على ورقة النهج كما عرضها مكتب التقييم المستقل، وأشاروا بأن هذه العملية يمكن أن تشكّل تحرياً كما اقترحته إدارة الصندوق وتقييماً في الوقت ذاته. ودعم أعضاء اللجنة النطاق الواسع للتقييم المؤسسي لأن غرضه هو إعلام المجلس والمساهمة في المناقشات المستقبلية والقرارات التي ستتخذ فيما يتعلّق بالهيكل المالي للصندوق. كما أثنى الأعضاء على مكتب التقييم المستقل على المنهجية المقترحة، وبخاصّة فكرة التحليل المقارن ووضع المعايير للمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وسوف يتحرّى مكتب التقييم المستقل إمكانية إجراء تحليل مقارن مع ممارسات القطاع الخاص التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، مع إبقاء التركيز على مهمة الصندوق.

19- حثّ عدد من أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على تقاسم النتائج الأولية مع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد. وأعلم مكتب التقييم المستقل أعضاء اللجنة بأن الأمر سيكون صعباً لأن مثل هذه النتائج الأولوية لن تكون إلا ذات فائدة محدودة. وكذلك فقد أكّد مكتب التقييم المستقل على أهمية التقييم المؤسسي بما يتعدّى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد. وحذّر بعض الأعضاء من الإلحاح على النتائج الأولية، وأشاروا بأن استناد أية قرارات ذات علاقة بالتجديد الحادي عشر للموارد على مثل هذه النتائج الأولية قد يكون أمراً ضاراً على المدى الطويل، مما دفعهم بالتالي إلى التوصية بانتظار التقرير النهائي. ومع الاعتراف بمحدودية النتائج الأولية، شجّع أحد الأعضاء مكتب التقييم المستقل على إمكانية الحوار حول تشارك النتائج الأولية. وأجاب مكتب التقييم المستقل بأنه سوف يتشاور مع فريق التقييم بشأن مثل هذه الخيارات.

20- وبالنسبة للنماذج المالية، طلب أعضاء اللجنة أن يتطرّق التقييم بصورة صريحة لسلطات رئيس الصندوق والمجلس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأموال التكميلية، والمساهمات التكميلية، ومهام الإشراف ذات الصلة بها. وأثار أحد الأعضاء احتمال إنشاء نوافذ إقراضية منفصلة ونافذة للقطاع الخاص.

21- وبالاستجابة للتساؤل حول العلاقة السببية بين الهيكل المالي والأثر على الفقر الريفي، أوضح مكتب التقييم المستقل بأنه توضيح ذلك سيكون محفوفاً بمخاطر كبيرة ولكن الجهود جارية لتطوير إطار منطقي لتقرير إلى أي مدى يمكن توضيح الرابط السببي.

22- وطلب أحد الأعضاء أن يقوم المكتب بتحري مرونة النموذج المالي للصندوق في استخدام أدوات ابتكارية بدون الحد من استدامته المالية. كما عبّر عضو آخر عن اهتمامه بالنظر في قدرة النموذج المالي على التفاعل بصورة مباشرة مع الحكومات المحلية في البلاد المنظّمة على أساس مبادئ فدرالية.

البند 5 من جدول الأعمال: اتفاقية الاتساق المعدلة بين نظامي التقييم المستقل والذاتي في الصندوق

23- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2017/96/W.P.4 "اتفاقية بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن اتساق أساليب ونظم التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق – الجزء الأول: معايير التقييم"، الهادفة إلى ضمان أن يعمل نظام التقييم الذاتي الذي تتبعه إدارة الصندوق وعملية التقييم المستقل لمكتب التقييم المستقل على تعزيز أحدهما الآخر والمساهمة في تحقيق أهداف وغايات الصندوق.

24- أحاطت اللجنة علماً بأن اتفاقية الاتساق تشكل مطلباً بموجب سياسة التقييم في الصندوق لعام 2011، وأنها قد استنارت باستعراض مسهب لممارسات التقييم في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وستسهم هذه الاتفاقية في تعزيز نظامي التقييم المستقل والذاتي، وتقوية إمكانية تقييم العمليات التي يموّلها الصندوق، ووضع معايير ومفاهيم أوضح للتقييم، والقدرة على مقارنة النتائج المنبثقة عن التقييمين المستقل والذاتي بصورة أفضل. واتفقت إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل على معايير وتعاريف مشتركة للتقييم على كل من مستوى المشروعات والمستوى القطري.

25- وهنّأ أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق على استكمال اتفاقية الاتساق. وسأل أحد أعضاء اللجنة فيما لو كان تنفيذ اتفاقية الاتساق سيجعل من بعض عمليات التقييم والوثائق ذات الصلة بها مثل التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق أو تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عمليات لا ضرورة لها ويمكن الاستغناء عنها. وأشار المكتب والإدارة إلى أنه لا يوجد أي خطر للتداخل أو لجعل العمليات غير ضرورية لأنه، ومع أنه قد تمت مواءمة التقييمين المستقل والذاتي لجهة المعايير، إلا أنهما يخدمان أغراضاً مختلفة، ويتطرقان لمستويات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يغطّي التقييم الذاتي مجمل دورة المشروع، في حين أن التقدير المستقل يجرى فقط في نهاية دورة المشروع. وستعزز اتفاقية الاتساق من الطبيعة التكاملية لهذين التقييمين.

26- واستجابة للتساؤل حول معايير تقييم التعاون بين المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها، أعلم مكتب التقييم المستقل اللجنة بأن هذا الأمر يدرج تحت "الشراكات" في تقييمات البرامج والاستراتيجيات القطرية.

البند 6 من جدول الأعمال: مقترح تقني بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

27- استعرضت لجنة التقييم الوثيقة EC 2017/96/W.P.5 "معادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" التي تتضمن المقترح التقني الخاص بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه، الواردة في الوثيقة EC 2017/96/W.P.5/Add.1. وأحاطت اللجنة علماً بأن المقترح المعدّل سيعرض على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه في دورة سبتمبر/أيلول عوضاً عن دورة أبريل/نيسان القادمة كما كان مخططاً له سابقاً. وأوصت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بهذا التغيير للسماح بالوقت الكافي للمناقشة وتقاسم المعلومات بهدف ضمان حصول جميع الأعضاء على صورة واضحة عن التعديلات المقترحة.

28- سلّطت إدارة الصندوق الضوء على الأساليب التي تمّ من خلالها التطرق إلى توصيات مكتب التقييم المستقل الواردة في التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التعديل المقترح إدخاله على النظام، أي من خلال تعزيز التركيز على الفقر الريفي، وتعزيز التركيز على الأداء، والموازنة بين مكوّني الاحتياجات والأداء في المعادلة، وتبسيط عملية إدارة النظام. وقد أجرت إدارة الصندوق عملية من مرحلتين لاستعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ركّزت المرحلة الأولى منها على الاتفاق على المكونات والمتغيرات كما عرضت على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. وأما المرحلة الثانية، فقد ركّزت على تحليل الأوزان الترجيحية وتطوير المعادلة الرياضية المعدلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مع التركيز على التعزيزات الرئيسية المقترحة التالية:

- تقليص أثر السكان الريفيين على المخصصات القطرية وإدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات؛
- استبعاد تقدير المؤسسات والسياسات القطرية من مكوّن الأداء القطري، وإدماج وزنه الترجيحي والتقدير الاقتصادي الإجمالي ذي الصلة ضمن التقدير المعزز لأداء القطاع الريفي؛
- تحويل متغيّر الحافظة المعرّضة للمخاطر إلى متغيّر "أداء الحافظة والصرف" من خلال إضافة قياس لأداء الصرف. ومن شأن ذلك أن يحفّز الأداء على مستوى الحافظة من خلال مكافأة البلدان التي تقوم باستخدام فعال للموراد المخصصة لها، مما هو ضروري لتحقيق الفعالية الإنمائية.

29- وتوسّعت إدارة الصندوق في عرضها للسيناريوهات الأربعة الواردة مشيرة إلى أنها كلها مجدية اقتصاديا في أنها تزيد بصورة معتبرة من الوزن الإجمالي للأداء القطري، وتبقي على توفير 45 بالمائة من الموارد الأساسية لأفريقيا جنوب الصحراء، وحتّى 50 بالمائة لأفريقيا على وجه العموم، وتوفير ثلثي موارد الصندوق بشروط تيسيرية للغاية. وأما الطبيعة المضاعفة لهذه المعادلة فتعني عدم وجود تغييرات كبيرة في المخصصات النهائية نتيجة لزيادة الحجم المعطى لأحد هذه المتغيرات. إلا أنه، واستناداً إلى معيار التوازن بين الأداء القطري والاحتياجات القطرية إلى أقصى حد ممكن، وتوفير حوافز واضحة لتحسين الأداء فيما يتعلّق بالحد من الفقر واستخدام موارد الصندوق على وجه الخصوص، فإن الإدارة توصي بالسيناريو الثالث باعتباره السيناريو الأمثل يتبعه السيناريو الثاني. وقد ساد دعم عام لفكرة تقليص النقاش ليتمحور حول السيناريو الثاني والثالث بغرض المضي قدماً.

30- وجّه مكتب التقييم المستقل انتباه اللجنة إلى التحسينات الرئيسية المدخلة على النظام المعدل لتخصيص الموارد على أساس الأداء الرامية إلى ضمان نهج أكثر مؤسسية، أي الاقتراح القاضي بإجراء تقدير لأداء القطاع الريفي مرة كل دورة من دورات النظام، والمقترح القاضي بمناقشة مخصصات النظام في لجنة بين الدوائر في الصندوق. وأثنى مكتب التقييم المستقل على إدارة الصندوق للتقدم الذي أحرزته في تبني التغييرات كما أوصى بها التقييم المؤسسي، مع الإشارة إلى أن حجم السكان الريفيين ما زال يهيمن على المعادلة. وأوضحت إدارة الصندوق بأن السكان الريفيين يمثّلون جوهر مهمّة الصندوق، وبالتالي لا بد من الإبقاء على السكان الريفيين كمتغير رئيسي في المعادلة. إلا أن وزنهم الترجيحي قد تقلّص لضمان تقليص الأثر الإجمالي للسكان. كذلك فقد أكدت إدارة الصندوق أيضاً على أن أكثر متغيرين مرونة في المعادلة هما متغيّر الضعف الخاص بالصندوق وأداء الحافظة والصرف.

31- وشكرت اللجنة إدارة الصندوق على التقدم المحرز في عملية الاستعراض حتّى تاريخه، ورحبت بالعرض الواضح للسيناريوهات المختلفة التي اشتملت على زيادة في الوزن الترجيحي لمكون الأداء. وأحاط أعضاء اللجنة علماً بالسيناريوهات المقترحة والسيناريو الثالث الموصى به، وطلبوا تحليلاً يظهر كيفية تأثر المخصصات القطرية بالمعدلة. كذلك فقد طلبوا أيضاً المزيد من رفع الوعي وتقاسم المعلومات بشأن أثر الصيغة المعدّلة. وأشارت إدارة الصندوق بأنه قد تمّ التخطيط لندوة دراسية غير رسمية بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2017 لهذا الغرض. وأشار أحد أعضاء اللجنة إلى فائدة ضمان توفّر معلومات واضحة يمكن فهمها بسهولة لصنّاع السياسة في عواصم الدول الأعضاء.

32- واستجابة لطلب يتعلّق بالبيانات المستخدمة للسيناريوهات، أكدت إدارة الصندوق لأعضاء اللجنة على أنه يتم إعداد محاكاة الآن، وما أن تغدو جاهزة حتّى يتمّ تشاطرها مع جميع الأعضاء على شبكة الإنترنت.

33- وأكّد أعضاء اللجنة مجدداً على الحاجة لإدراك العلاقة بين المناقشات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعدل ومشاورات التجديد الحادي عشر للموارد، وكيف يمكن إدراجها ضمن النهج الشمولي.

34- وافق أعضاء اللجنة على أنه لا بدّ من اختتام المناقشات التقنية وتجنّب إضافة متغيرات أخرى إلى المعادلة. ولا بد من التركيز على فهم المقترح الوارد أساساً وضمان اتخاذ قرار في الوقت الملائم لتنفيذه لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

35- وطلب أحد الأعضاء إيضاحاً فيما لو كان إعطاء مكون الأداء القطري المزيد من الوزن الترجيحي سيؤدّي إلى مكافأة البلدان متوسّطة الدخل وتخصيص قدر أقل من الموارد للبلدان منخفضة الدخل. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الافتراض بأن الدول الأغنى هي أفضل أداء في الحد من الفقر الريفي ليس بالافتراض الصحيح في جميع الحالات. علاوة على ذلك، فإن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق يضم عدداً من البلدان التي تتمتع بخصائص متنوّعة، ولكن التنافس على الموارد هو بين البلدان التي تتسم بخصائص متشابهة. ولكونها كذلك، وشريطة أن تضم المعادلة جميع المجموعات الثلاث، أي البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن البلدان ضمن كل مجموعة من هذه المجموعات ستستمر في تلقّي مخصصات متشابهة.

36- كذلك فقط سلّطت إدارة الصندوق الضوء على أنه وفي السيناريو الثالث، فإن متغيّر الضعف الخاص بالصندوق يتّسم بأكبر قدر من المرونة، مما يعني ضمناً بأنه وكلّما كان البلد أكثر ضعفاً كلّما كانت مخصصاته أعلى. ومع إدخال متغيّر الضعف الخاص بالصندوق، سيذهب 83 بالمائة من الموارد الأساسية الإجمالية في الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأنها ستستمر في تحري السبل الرامية إلى تعزيز الوزن الترجيحي لهذا المتغير.

37- وأعرب أحد المراقبين عن رغبته في معرفة كيفية تحقيق قدر أكبر من الوضوح فيما يخصّ معايير اختيار البلدان لدورة ما من دورات هذا النظام، ومعيار إعادة تخصيص الموارد. كذلك فقد أكّد هذا المراقب أيضاً على أهمية النظر إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار النهج الشمولي، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن ينخرط الصندوق في الاقتراض من الأسواق، والذي يتطلّب نهجاً من نافذتين على النحو الذي تمارسه المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف. واعترفت إدارة الصندوق بأن هذه القضايا ستكون قضايا بارزة وملحّة للنظر فيها، وأشارت إلى أنه وضمن النهج الشمولي هناك بالفعل التزام بتقليص عدد البلدان في كل دورة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من 99 إلى 80 بلداً.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير تقييم تجميعي بشأن توسيع النطاق

38- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2017/96/W.P.6 "تقرير تقييم تجميعي عن دعم الصندوق لتوسيع نطاق النتائج"، واستجابة إدارة الصندوق عليه كما هي واردة في الوثيقة EC 2017/96/W.P.6/Add.1.

39- أوضح التقرير بأنه وعلى الرغم من أن توسيع النطاق قد أدرج كأولوية استراتيجية في عمليات الصندوق منذ عام 2002، إلا أن الجهود تكثّفت لتعزيز تنفيذه في المشروعات التي يموّلها الصندوق عام 2010 عندما أدخل الصندوق أهدافاً واضحة وإطاراً مفاهيمياً، واستفاد إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة. وتشير جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعدّة بعد عام 2010 إلى توسيع النطاق، كما أن تقييمات البرامج القطرية وتقييمات أداء المشروعات التي أجريت في نفس الفترة حددت حالات توسيع النطاق على مستوى المشروعات.

40- ورحّبت اللجنة بهذا التقرير التجميعي، ودعمت التوصيات الواردة فيه مشيرة إلى أنها ملائمة لا للصندوق فقط، ولكن للشركاء الإنمائيين الآخرين أيضاً. وقد اعتبر الاستنتاج النهائي لمكتب التقييم المستقل بشأن ملاءمة تصميمات المشروعات المركزة في تيسير توسيع النطاق على أنها هامة على وجه الخصوص، وعلى نحو مساوٍ في الأهمية للشركاء والشراكات كعامل ممكّن.

41- وأعرب أعضاء اللجنة عن سعادتهم لأن إدارة الصندوق قد وافقت على جميع التوصيات الواردة في التقرير لتعزيز البرامج القطرية ودورات المشروعات بغية تعزيز إمكانية توسيع النطاق والوصول إلى اتفاق في الآراء وبناء الإجماع وزيادة الحوافز في المنظمة لدعم توسيع النطاق ووضع أهداف مؤسسية تستند إلى الإنجازات والدلائل بشأن توسيع النطاق. وبالفعل، فإن إدارة الصندوق تنفّذ بعضاً من هذه التوصيات من خلال نهج توسيع النطاق للفترة 2015–2016. وكجزء من إطار الفعالية الإنمائية، تعمل الإدارة على قياس نتائج المشروعات، وعلى إيصال ورصد الأنشطة غير الإقراضية على المستوى القطري. ورحّبت إدارة الصندوق ببدء مكتب التقييم المستقل بتصنيف توسيع النطاق والابتكار بصورة منفصلة.

42- وبناء على طلب من الأعضاء، أعطى مكتب التقييم المستقل أمثلة عن المشروعات القوية التي تتسم باقتصادات الحجم الكبير والتي تغدو مجدية فقط إن تمّ توسيع نطاقها، مثل الأعمال المصرفية عن طريق الهاتف المحمول في قطاع التمويل الريفي. وفيما يتعلق بتصميم المشروعات، لقد سلّط مكتب التقييم المستقل الضوء على أنه قد أشار إشارة متعمّدة للتصميم "المركّز" عوضا عن "سهولة" التصميم، وأهمية اتباع النهج البراغماتي الطويل الأمد الذي يتم من خلال التطرق للتحديات الإنمائية على مراحل. وأكد مكتب التقييم المستقل على أن عوامل الفقر المتضافرة والمعقّدة نادراً ما تسمح بالتطرق لها من خلال مرحلة واحدة من مراحل المشروع، وأن النهج البرامجي طويل الأمد يمكن أن يضمن تدخلات أكثر تركيزاً وفعالية.

43- وعبّر أحد الأعضاء عن دهشته لعدم سعي الحكومات بصورة أوتوماتيكية لتوسيع نطاق نتائج تدخلات المشروعات، إذ تمكّن المشروعات الوكالات المنفذة، من خلال توفير الفرص والموارد لتعزيز قدرات موظفيها، من توسيع نطاق تدخلاتها. وأكد مكتب التقييم مجدداً على أهمية دور الحكومات في توسيع النطاق، وأشار إلى أن تقييمات البرامج القطرية تقدّر أداء الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الحكومات، ودورها في تيسير توسيع نطاق التدخلات الناجحة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه هنالك أربعة سبل لتوسيع النطاق وهي الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة والمجتمعات، وأن كل منها حاسمٌ لضمان استدامة النتائج. وعلى سبيل المثال، ألقى أحد الأعضاء الضوء على دور والتزام الحكومات في توسيع نطاق نتائج المشروعات. على الرغم من ذلك، قد لا تكون هذه العملية سريعة بالشكل الكافي نظراً إلى الحاجة لضمان توفر الموارد والاختيار الصائب للمبادرات التي يتعين توسيع نطاقها.

44- وفيما يتعلّق بتحليل قابلية توسيع النطاق الموصى به، قالت إدارة الصندوق بأنها تقوم بذلك بالفعل من خلال الإطار التشغيلي عبر طرح أسئلة مخصوصة حول جدوى توسيع النطاق عند تصميم المشروعات.

البند 8 من جدول الأعمال: الأخذ بنظام إدارة النتائج والأثر إلى المستوى التالي

45- ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2017/96/W.P.7 "الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق إلى المستوى التالي"، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها الواردة في الوثيقة EC 2017/96/W.P.7/Add.1.

46- وعرضت إدارة الصندوق خطتها لتعزيز نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وقد تمّ مواءمة مؤشرات الإطار المعدّل لإدارة النتائج والأثر مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 لضمان الرصد الفعال للأداء ذي الصلة بالإطار الاستراتيجي ومساهمة الصندوق في أهداف التنمية المستدامة. وقد تمّ تشذيب المؤشرات المقترحة من خلال مشاورات مسهبة في المنظمة واستعراضات خارجية معمّقة للأقران أجراها خبراء من وكالات إنمائية أخرى ومستعرضون مستقلون. وقد تمّ تقليص عدد المؤشرات من أكثر من 100 إلى أقل من 40. ومن شأن متطلبات القياس المبسّطة، والملاءمة الصارمة لمؤشرات إدارة المشروعات أن تضمن تعميماً أكثر فعالية للمؤشرات الجوهرية الجديدة في نظم رصد وتقييم المشروعات والترويج لقياس أكثر دقة للنتائج، ولاتخاذ قرارات تستند إلى دلائل أقوى على مستوى المشروع والبرنامج القطري والمستويين المؤسسي والإقليمي.

47- شكرت اللجنة إدارة الصندوق على جودة هذه الوثيقة، وأبدت تقديرها للتقليص الكبير لعدد المؤشرات والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

48- وأثنى مكتب التقييم المستقل على إدارة الصندوق لتبسيطها لنظام إدارة النتائج والأثر كخطوة إيجابية للنهوض بجدول أعمال الصندوق المستند إلى النتائج ولتعزيز المساءلة والتعلم. إلا أن المكتب عبّر عن قلقه بأن تشجّع المشروعات، دون أن يكون مطلوباً منها بعد الآن، على إجراء مسوحات أساس ومسوحات نهائية. وأوضحت إدارة الصندوق بأن الممارسة السابقة لقياس الأثر بمنهجية قياس الأثر قبل وبعد لم تكن ملائمة، وبالتالي اتّخذ القرار بالتوقف عن استخدام مسوحات خط الأساس قبل وبعد على مستوى الأثر، والتركيز عوضاً عن ذلك على إيجاد خطوط أساس للمؤشرات الإفرادية في الأطر المنطقية.

49- وفي ما يتعلّق بالنقطة التي أثارها مكتب التقييم المستقل بشأن وجوب أن تتطرّق إدارة الصندوق لمحدودية مسوحات المخرجات المقترحة لقياس المؤشرات على مستوى المخرجات من خلال توسيع حجم العيّنة، وربما ضمان إدراج مجموعات مقارنة، أوضحت إدارة الصندوق بأن الإجراء المنتظم المقترح لقياس المخرجات عوضاً عن قياس الأثر وحده، يوفّر مصدراً مفيداً للمعلومات ذات الصلة بالمشروعات في ما يتعلّق بالنتائج التي تمّ تحقيقها طوال فترة التنفيذ. وقد شكّل ذلك نهجاً ابتكارياً وفر معلومات مفيدة لإدارة الصندوق لإدخال التصحيحات في الوقت الملائم خلال تنفيذ المشروعات.

50- وأخيراً، وبشأن الحاجة لإثبات روابط أوضح بين بعض مؤشرات النواتج/المخرجات والأثر، كما أشار إليه مكتب التقييم المستقل، قالت إدارة الصندوق بأن الأمر أقل تعقيداً على مستوى المشروعات ضمن الأطر الاستراتيجية، لأن جميع المؤشرات متداخلة ومترابطة بصورة وثيقة. ويغدو إثبات مثل هذه الروابط أمراً محفوفاً بتحديات أكبر بالنسبة للمؤشرات على المستوى المؤسسي التي تجمّع مؤشرات معينة على مستوى المشروعات.

البند 9 من جدول الأعمال: الإطار الزمني لاستعراض الأقران المحتمل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق

51- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2017/96/W.P.8، "مقترح منقح لإجراء استعراض أقران لوظيفة التقييم في الصندوق"، وتعليقات إدارة الصندوق عليه كما هي واردة في الوثيقةEC 2017/96/W.P.8/Add.1. ويتلخّص المقترح في إجراء استعراض أقران خارجي بإشراف فريق التعاون في مجال التقييم متضمّناً مستشارين وممثلين خارجيين آخرين من شبكة التقييم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وستتم مناقشة مسودّة ورقة النهج المقترحة في الدورة الثانية للجنة التقييم عام 2018.

52- وأحاطت اللجنة علماً بأن نطاق استعراض الأقران سوف يغطي كلاً من نظامي التقييم المستقل والذاتي في الصندوق، وشكرت إدارة الصندوق على الموافقة على مقترح مكتب التقييم المستقل.

53- وطلب بعض أعضاء اللجنة استكمال استعراض الأقران بحلول أبريل/نيسان 2019 عوضاً عن سبتمبر/أيلول، كما أشير إليه في الإطار الزمني المقترح. إلا أن كلاً من الإدارة ومكتب التقييم المستقل، أشارا إلى أن الإطار الزمني المقترح معقول نظراً للحاجة لبدء تنفيذ اتفاقية الاتساق قبل إجراء استعراض الأقران.

54- وعبّرت اللجنة عن وجهة نظرها القائلة بأنه يتوجب إجراء استعراض أقران كلّ ثماني سنوات عوضاً عن كل عشرة سنوات، كما هو مقترح. وأشار مكتب التقييم إلى أن ذلك ممكن، وإن لم يتّسق مع عقد مدير مكتب التقييم المستقل ومدته ست سنوات، كما أن للأمر تبعات مالية. وأحاط أعضاء اللجنة علماً بأن استعراض التقييم سيشكّل خطاً في الميزانية لمرّة واحدة، وأن استعراض الأقران سيتم بتوجيه من لجنة التقييم وتحت إدارتها.

البند 10 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

55- أحاطت اللجنة علماً بأنه ونظراً لقرب الوقت بين دورة لجنة التقييم ودورة المجلس التنفيذي فلن يتاح لها إلا وقت محدود للغاية لاستعراض المحاضر والموافقة عليها قبل انعقاد المجلس، وبالتالي سيتم تداول مسودّة المحاضر مع أعضاء اللجنة بالبريد الإلكتروني باللغة الإنكليزية فقط للموافقة عليها.

56- شكر رئيس اللجنة جميع المشاركين على مساهماتهم في المناقشات المفيدة، وأعلن اختتام الدورة.